مساهمة الجباية العادية في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط للفترة 1990-2019

THE CONTRIBUTION OF FISCAL ORDINARY TO ACHIEVING ECONOMIC GROWTH IN ARAB-OIL COUNTRIES UNDER THE FLUCTUATIONS OF OIL PRICES DURING THE PERIOD (1990-2019)

أسماء قرفي *	رقية بوحيضر
مخبر الدراسات والبحوث التسويقية	مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة
جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل -الجزائر-	جامعة محمد الصديق بن يحي -جيجل -الجزائر-
assmaguerfi@univ-jijel.dz	bouhider_roukia@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 03 /2021/05 تاريخ القبول: 30 /2021/06 تاريخ النشر : 12 /2021/07

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة الجباية العادية في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية المتمثلة في الجزائر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر، الكويت، البحرين، عمان، العراق، وليبيا خلال الفترة 1990-2019. باستخدام طريقة تحليل المركبات الأساسية (ACP) وطريقة المربعات الصغرى المعممة(EGLS)، وبأخذ نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي كمتغير تابع، وإيرادات الجباية العادية كنسبة من إجمالي الإيرادات العامة كمتغير مفسر رئيسي، إضافة إلى متغيرات مفسرة أخرى. توصلت الدراسة إلى أن الصدمات النفطية المتكررة التي تعرضت لها دول العينة خلال فترة الدراسة جعلها تطبق العديد من الإصلاحات على هياكلها الجبائية بغرض ضمان ديمومة الإيرادات العامة خارج الجباية البترولية، وهو ما أتاح لها تحصيل إيرادات عامة إضافية مكنتها من ضمان استمرارية الإنفاق العام ما انعكس بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في هذه الدول. أوصت الدراسة بضرورة مواصلة الدول العربية النفطية إصلاحاتها على هياكلها الجبائية وتوسيع أوعيتها الجبائية بما يضمن لها موارد مالية مستدامة والحفاظ على النمو الاقتصادي بعيدا عن تقلبات أسعار النفط.

الكلمات المفتاحية: الجباية العادية، النمو الاقتصادي، الدول العربية النفطية، نماذج Panel.

تصنيف *JEL*: E62 , O47, C23

Abstract :

This study aims to identify the extent of the fiscal ordinary to achieving economic growth in the Arab-oil countries represented in Algeria, the Kingdom of Saudi Arabia, the United Arab Emirates, Qatar, Kuwait, Bahrain, Oman, Iraq, and Libya during the period 1990-2019. By using the Principal Components Analysis method (ACP) and the Generalized Least Squares method (EGLS), and taking the GDP per capita as a dependent variable, the Fiscal Ordinary revenues as a percentage of the total public revenues as the main independent variable as well as other independents variables. The study found that the repeated oil shocks that the sample countries were exposed to, during the study period, required them to implement many reforms to their fiscal structures to ensure the sustainability of public revenues outside the petroleum fiscal, which allowed them to collect additional public revenues. These reforms enabled them to ensure the continuity of public spending, which had a positive impact on the economic growth of these countries. The study recommended that Arab oil countries continue to reform their fiscal structures and expand their fiscal bases in order to ensure long-term financial resources and economic growth independent of oil price fluctuations.

Keywords: Economic Growth, Fiscal Ordinary, Arab oil Countries, Panel Models.

JEL classification codes: E62, O47, C23.

*المؤلف المرسل: أسماء قرفي.

مقدمة

لم تول الدول العربية النفطية الجباية العادية اهتماما كبيراً من قبل، وذلك من منطلق الفوائض المالية المتراكمة المتأتية من العوائد النفطية والتي يتم استخدامها لتمويل مختلف أوجه الإنفاق العام سواء الاستهلاكي أو الاستثماري. مع بروز أزمات أسواق النفط العالمية ،حاولت هذه الدول فك الارتباط بالنفط من خلال تطبيقها للعديد من الاستراتيجيات ضمن خطة خلق مصادر دخل بديلة للنفط قادرة على تحقيق إيرادات مالية تحقق الاستدامة المالية، وتضمن تنويع الإيرادات العامة. ولهذا برز اهتمام واضح بالجباية العادية كمصدر من مصادر تنويع إيرادات الدول العربية النفطية. فالنمو الاقتصادي في هذه الدول لا يحتكم فقط إلى تحقيق عوائد نفطية بل يتعداه إلى إيجاد مصادر دائمة يمكن الاعتماد عليها كالجباية العادية، والتي تعتبر بمثابة منبع مالي أساسي لا يمكنه أن يختفي مادام أن هناك اقتصاد حقيقي قائم بذاته.

ورغم اشتراك الدول العربية النفطية في ميزة الاعتماد على الإيرادات النفطية وارتباط النمو الاقتصادي فيها بهذا القطاع، فإن هيكل الجباية العادية يختلف من حيث تركيبه والقانون الذي يحتكم إليه من دولة عربية نفطية إلى أخرى إلا أن هدفه يبقى واحد وهو تنويع الإيرادات العامة للدولة، وضمان استمرارها في القيام بمهامها حتى في أوقات تراجع مداخيل النفط بما يضمن لها نمو مستدام. وهذا بطبيعة الحال لن يتحقق إلا بالاعتماد على تنويع مصادر إيرادات الدولة خارج النفط، ومن هذا المنطلق فإن إشكالية دراستنا هذه تدور حول التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة الجباية العادية في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1990-2019؟

انطلاقا من التساؤل الرئيسي يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية1: طبقت الدول العربية النفطية العديد من الإصلاحات التي مست هيكل الجباية العادية؛ بغية خلق مصدر جديد للإيرادات بإمكانه المساهمة في تحريك عجلة النمو الاقتصادي؛

الفرضية2: هناك علاقة طردية بين إيرادات الجباية العادية والنمو الاقتصادي؛

الفرضية3:هناك متغيرات أخرى تؤثر على النمو الاقتصادي بخلاف إيرادات الجباية العادية.

أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ❖ الوقوف على واقع الجباية العادية في الدول العربية النفطية؛
- ❖ معرفة مدى مساهمة إيرادات الجباية العادية في رفع حصيلة الإيرادات العامة للدول العربية النفطية؛
- ❖ معرفة مدى مساهمة حصيلة الجباية العادية في التأثير على النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية.

أهمية الدراسة: تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الجباية بشكل عام في توفير موارد مالية للدولة بالشكل الذي يمكنها من ممارسة وظائفها التي تتزايد يوما بعد يوم، ودور الجباية العادية في الدول العربية النفطية في توفير موارد مالية مستدامة للدولة بعيدا عن التقلبات التي تحدث في

الجباية البترولية المرتبطة بسعر النفط، والتي تتعرض لتقلبات كبيرة في حصيلتها مع كل أزمة نفطية وهو ما يعرقل النمو الاقتصادي في هذه الدول التي يلعب القطاع العام فيها دورا محوريا.

عينة وفترة الدراسة: حتى يكون هناك معيار موحد لاختيار الدول العربية النفطية المدرجة ضمن عينتا؛ تم الاعتماد على متوسط العائدات النفطية كنسبة من الصادرات؛ وعليه قمنا باختيار الدول العربية النفطية التي يشكل النفط فيها نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات والتي تضم الجزائر63.86%؛ المملكة العربية السعودية 86.25%؛ الإمارات العربية المتحدة37.57%؛ الكويت 90.23%؛ قطر 63.45%؛ عُمان 67.92%؛ البحرين 65.7%؛ العراق 94.34% و ليبيا 91.29%. أما فترة الدراسة فامتدت من 1990-2019، واختيرت تبعا لمدى توفر البيانات عن المتغيرات المدروسة، كما عرفت العديد من الإصلاحات التي طبقتها الدول العربية النفطية على هيكل الجباية العادية والتي تفاوتت من دولة إلى أخرى على طول هذه الفترة.

منهجية الدراسة: من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات التي تم صياغتها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، إضافة إلى اعتمادنا علىطريقة تحليل المركبات الأساسية (ACP) والأدوات الإحصائية بغية قياس مدى تأثير الحصيلة المتأتية من الجباية العادية على النمو الاقتصادي من خلال استخدام برنامج Eviews-10، تم تقسيم هذا المقال للعناصر التالية:

I. أدبيات الدراسة والدراسات السابقة؛

II. دراسة تحليلية وصفية لعينة الدراسة؛

III. دراسة قياسية لأثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية 1990-2019.

IV. خاتمة.

I. أدبيات الدراسة والدراسات السابقة

سنحاول من خلال هذا العنصر الإحاطة بمفهوم الجباية العادية والنمو الاقتصادي وأهم النماذج الاقتصادية التي ربطت بينهما، إضافة إلى عرض أهم الدراسات التي تناولت هذه العلاقة من جوانب متعددة.

1.أدبيات الدراسة

تعد الجباية العادية أحد أوجه أدوات السياسة المالية التي تعتمد عليها الحكومات لتوجيه اقتصادياتها وتعزيز إيراداتها (Ojijo, Olushola, 2018, p. 62) . خاصة من حيث إمكانية خلق هيكل جبائي فعال غير مُولد لضغوطات على الدول وفي نفس الوقت المساهمة في خلق إيرادات إضافية ما قد يُعزز النمو الاقتصادي.

1.1.مفاهيم عامة حول الجباية

هناك العديد من التعاريف التي تناولت الجباية في شكلها العام دون تفصيل وتحديد. فقد عرفت على أنها جميع الرسوم التي تفرضها الدولة والسلطات المحلية على الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين

والتي تعمل في المقام الأول على ضمان الخدمات العامة (Dauverger, 1976, p. 05) كما عرفت كذلك بأنها جملة الوسائل المادية والبشرية والتنظيمية، التي تعمل في مجملها لفرض، تقدير وتحصيل الضرائب بمختلف أنواعها (الحرتسي، 2012، صفحة 23). وبشكل عام يمكن القول بأن الجباية هي جميع القوانين والإجراءات والقواعد التي تحكم المجال الضريبي للدولة على مختلف المستويات، والتي تمثل الوجه الذي يساهم في تحصيل مختلف أنواع الضرائب. يُمكن التمييز بين نوعين أساسيين: **الجباية العادية:** تشمل الضرائب بنوعيها المباشرة وغير المباشرة ومختلف الرسوم. وتفرض على الأفراد ومختلف الكيانات بغرض تهيئة الخدمات العامة؛

- **الجباية البترولية:** تشمل مجموع الضرائب والرسوم والإتاوات، يتم فرضها على المستثمرين والشركات المنتجة للبترول ذات الملكية الخاص (Deacon, 1990, p. 04)، في إطار تشريعي مخصص للموارد الطاقوية والذي يختلف من دولة إلى أخرى.

2.1.النمو الاقتصادي وعلاقته بالجباية العادية

يوجد اختلاف في تعريف النمو الاقتصادي، فقد عرف على أنه الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغييرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية (حلاوة، صالح، 2009، صفحة 30) . كما عُرف على أنه الزيادات المضطردة في الدخل القومي والتي لا يمكن رصدها إلا بعد مرور فترة زمنية طويلة الأجل (الشرقاوي، 2016، صفحة 48). ومهما اختلف تعريف النمو فالأكيد أنه يشير إل ذلك المقياس الكمي الذي يرصد التغير في كمية السلع والخدمات المنتجة من قبل أفراد المجتمع خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون السنة. هناك العديد من المتغيرات التي تفسر النمو الاقتصادي، وقد كان ومازال محل اهتمام الباحثين والدارسين خاصة في الدول النامية التي لم تصل بعد إلى تحقيق النمو المنشود الذي يضمن لها الحد من المشكل التي تعانيها. تم دراسة العلاقة بين الجباية والنمو الاقتصادي في مختلف نماذج النمو الاقتصادي وبشكل خاص نماذج النمو الداخلي (Gareth, 2000, p. 42) والتي ساهمت بشكل كبير في إيجاد قنوات للربط بين السياسة الجبائية والنمو الاقتصادي. وسنقتصر على عرض أهم النماذج التي حاولت دراسة العلاقة بين الجباية والنمو الاقتصادي.

❖ **الجباية ضمن نماذج النمو النيوكلاسيكية:** يرى النيوكلاسيك أن معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل يكون مستقلا عن معلمات السياسات الاقتصادية بما فيها الجباية؛ وذلك لأنه يكون مرتبط بالعديد من العوامل التي لا يمكن التحكم بها، فحسب (Cornwall, 1963, p. 02) تقوم المقاربة النيوكلاسيكية على توفير الطلب المناسب والتشغيل الكامل من خلال ضمان آلية سعر مرنة بشكل تام. ويتم تحقيق نمو اقتصادي إذا كان هناك أي زيادة في إمدادات عوامل الإنتاج أو الإنتاجية. قام بتطوير نموذج اقترح من خلاله ثلاث سياسات بديلة يمكن أن تطبقها السلطة المالية من أجل تنظيم الطلب وضمان التشغيل الكامل وهي (Percebois, 1977, p. 61) : سياسة تحقيق النمو عن طريق الإنفاق الحكومي، سياسة تحقيق النمو عن طريق الجباية، وسياسة تحقيق النمو عن طريق توازن

الميزانية. وبما أن معدل النمو المتوازن على المدى الطويل يتحدد بعوامل خارجية كديناميكيات الديموغرافيا والتقدم التكنولوجي وغيرها فإن معدل النمو يكون مستقلا عن المعلمات الممثلة لمختلف السياسات الاقتصادية بما فيها الجباية (Cornwall، 1972، صفحة 19). كما حاول (Karzyzaniak, 1966, p. 85) دراسة أثر الضرائب على الأرباح في المدى الطويل من خلال بناء نموذج اقتصادي عام يتضمن بدوره أربع نماذج فرعية، والذي تم صياغته بناء على مجموعة من الفروض أهمها ضرورة الاعتماد على نماذج النمو التي تتبنى دالة الإنتاج ودالة الاستثمار النيوكلاسيكية. هذه الأخيرة ترى بأن الأرصدة المتاحة من الادخار تحدد الاستثمار. وتم التوصل إلى أن الآثار الناجمة عن الضرائب على الأرباح من حيث إمكانية التأثير على معدلات النمو الاقتصادي في المدى الطويل، إلى حد ما تعتمد على مرونة المبادلة بين عوامل الإنتاج المتمثلة بشكل أساسي في العمل ورأس المال والمنتجات الاستهلاكية من فترة زمنية إلى أخرى. كما أن معدل النمو المتوازن على المدى الطويل يجعل الضرائب على الأرباح تقلص من الادخار وبالتالي من الاستثمار؛ على أساس أن كل ادخار يتحول إلى استثمار. وبالتالي تراجع الادخار بفعل التأثير السلبي لضريبة الأرباح يؤدي إلى تراجع الاستثمار ومنه تراجع النمو الاقتصادي.

❖ **الجباية ضمن نماذج النمو الداخلي:** تساهم هذه النماذج في تحويل التأثيرات الجزئية التي تحدثها السياسة الجبائية ضمن نماذج النيوكلاسيك إلى أثار دائمة على النمو (Easterly, Rebelo, 1993, p. 420)، وفعاليتها تختلف من نموذج لآخر. فحسب الاقتصادي (Rebelo, 1991, p. 506) فإن فرض مختلف الضرائب على مخرجات الاقتصاد يعتبر بمثابة نوع من أنواع السياسات العامة المطبقة التي تُبرز تدخل الدولة. يقوم نموذجه على اقتصاد مغلق به نوعين من عوامل الإنتاج، وهما: عوامل قابلة لإعادة الإنتاج أي تلك العوامل التي يمكن أن تتجدد مع مرور الوقت بشكل يسمح بتراكمها مثل رأس المال المادي والبشري، وعوامل غير قابلة لإعادة الإنتاج وهي التي تكون متاحة بنفس الكميات على طول الفترة مثل الأرض. وتوصل إلى أن الزيادة في معدل الضرائب على الاستثمار يؤدي إلى انخفاض في معدل النمو الاقتصادي خاصة في الاقتصاديات التي تتمتع بمستويات عالية من الاستثمار، وفي المقابل فإن التغيرات الدائمة في ضريبة الاستهلاك لا تؤثر على النمو الاقتصادي بل يبرز تأثيرها على مستوى الاستهلاك، أما بخصوص الضريبة على الدخل فهي تؤثر على نمو الاقتصاد من منطلق أن الزيادة في معدلها يؤدي إلى تراجع دائم في تراكم رأس المال وبالتالي معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل. كما قدم الاقتصادي (Barro, 1990, p. 103)نموذجا يفترض تحقيق عوائد ثابتة لمفهوم رأس المال بشكل واسع، وتظهر مساهمته من خلال إدراجه لمختلف الأنشطة الحكومية الممولة عن طريق الجباية والتي تؤثر على كل من الإنتاج والمنفعة ما يساهم بشكل أو بآخر في توليد نمو مستدام للفرد على المدى الطويل. وحسبه يتم التمييز بين ثلاث مداخل للمنافع العامة: منافع عامة مقدمة للخاص وتكون تنافسية وقابلة للاستبعاد، منافع عامة مقدمة للعام والتي تكون غير تنافسية وغير قابلة للاستبعاد، وأخيرا منافع عامة مقدمة للعام تنافسية وغير مستبعدة إلى حد ما ولكن ليس بشكل كلي (Xaviar, Barro, 1992, p. 648). ويرى بأن معدل الضريبة الأمثل المطبق على مختلف النفقات العامة

هو الذي يساهم في تعظيم النمو بشكل متكافئ مع تحقيق الرفاهية (Tamai, 2008, p. 82)؛ كما أن فرض ضرائب مرتفعة غير مصحوبة بزيادة الإنفاق العام سيؤدي إلى تراكم رأس المال وعليه تحقيق نمو اقتصادي على المدى الطويل تزامناً مع تحقيق رفاهية تمتد للأجيال المستقبلية.

لا يوجد اتفاق حول طبيعة تأثير الجباية على النمو الاقتصادي بين مختلف المدارس الاقتصادية، فالنيوكلاسيك يربطون النمو الاقتصادي بعوامل حقيقية، وبالتالي فالجباية حسبهم لا تؤثر على النمو الاقتصادي. بينما نماذج النمو الداخلي كما رأينا فهي تختلف بين من يرى علاقة طردية بين الجباية والنمو الاقتصادي وبين من يراها علاقة سلبية.

3.1.الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت قياس أثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي في العديد من الدول على اختلاف طبيعتها، ويُمكن عرض أهم هذه الدراسات في الجدول1.

الجدول رقم 01: ملخص بعض الدراسات السابقة المعتمدة

المؤلفين	الفترة الزمنية/ طريقة التقدير/ عينة الدراسة	المتغيرات	أهم النتائج
حشمان وكنتاش (2018)	2017-1991 الانحدار الخطي البسيط والمتعدد الجزائر	إجمالي الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات؛ إيرادات الجباية العادية؛ حصيلة الضرائب المباشرة، الضرائب الجمركية، ضرائب على رقم الأعمال ورسوم التسجيل.	أثر إيجابي معنوي لمتغيرات الحصيلة الجبائية على النمو الاقتصادي
Sahibzada et al (2016)	2015-2011 Cross Section (Panel Data) 27 دول آسيوية	GDPpc؛ ضرائب على الدخل الشخصي؛ ضرائب على دخل الشركات؛ ضرائب على الاستهلاك.	علاقة إيجابية معنوية بين هيكل الجباية العادية ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.
Mashkoor et al (2010)	2008-1973 منهجية VAR باكستان	نمو إجمالي الناتج المحلي؛ إيرادات الجباية العادية؛ ضرائب مباشرة وإجمالي الادخار المحلي.	الادخار المحلي والضرائب المباشرة وإيرادات الجباية العادية كل منها يسبب النمو الاقتصادي.
Brasoveanu (2008)	2007-1990 الانحدار المتعدد (OLS) رومانيا	نمو إجمالي الناتج المحلي؛ إجمالي إيرادات الجباية العادية؛ إيرادات الجباية العادية المشوهة وغير المشوهة	علاقة سلبية بين النمو الاقتصادي ومختلف إيرادات الجباية العادية.
بن عاتق (2014)	2010-1970 نماذج ARDL الجزائر	إجمالي الناتج المحلي؛ إيرادات الجباية العادية؛ إيرادات الجباية البترولية؛ استثمار أجنبي؛ نفقات عامة؛ التضخم؛ سعر الصرف؛ الانفتاح التجاري	مساهمة إيجابية للجباية العادية في إحداث زيادة في النمو الاقتصادي.
Macek (2015)	2011-2000 Cross Section (Panel Data) دول OECD	GDPpc؛ الاستثمار من GDP ؛نسبة التعليم الثانوي إلى القوة العاملة؛ الإنفاق الحكومي؛معدل إجمالي الضرائب.	وجود علاقة سلبية بين معدل إجمالي الضرائب والنمو الاقتصادي.
Gashi et al(2018)	2015-2007 الانحدار المتعدد (OLS)	GDP؛ ضريبة الدخل الشخصي؛ وأرباح الشركات؛TVA ؛إيرادات الجباية	إيرادات الجباية العادية لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.

	دولة كوسوفو	العادية.	
Neog, Achal (2020)	2016-1991 Cross Section (Panel Data) 14 ولاية هندية	GDPpc؛ إجمالي الاستثمار منGDP؛ إجمالي إيرادات الجباية العادية؛ ضرائب على الدخل وضرائب على السلع والخدمات والممتلكات.	تأثير سلبي لضريبة الدخل والسلع على النمو؛ وتأثير إيجابي لضريبة الممتلكات
Weiji (2019)	2015-1980 Cross Section (Panel Data) دول OECD	GDPpc؛ ضرائب مشوهة وغير مشوهة؛ إجمالي تكوين رأس المال الثابت؛ القوة العاملة؛ الإيرادات العامة وفائض الموازنة.	يوجد تأثير سلبي للضرائب المشوهة على النمو الاقتصادي.
Lee, Gordon (2005)	1997-1970 Cross Section (Panel Data) 70 دولة	GDPpc؛ ضرائب على دخل الشركات والدخل الشخصي؛ ضرائب الرسوم الجمركية؛ الانفتاح التجاري؛ معدل التضخم؛ نفقات نهائية للاستهلاك العام للحكومة؛ معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي.	علاقة سلبية بين ضرائب دخل الشركات والنمو الاقتصادي.
Easterly, Rebelo (1993)	1988-1970 Cross Section (Panel Data) 28 دولة	GDPpc؛ ضريبة الدخل الشخصي؛ نفقات الاستهلاك العام للحكومة؛ ضرائب التجارة الخارجية؛ ضرائب الاستهلاك والملكية؛ معدل النمو السكاني؛ القوة العاملة؛ إجمالي تكوين رأس المال الثابت.	وجود ارتباط قوي بين مستويات النمو الاقتصادي المحقق والهيكل الجبائي المطبق

المصدر: من إعداد الباحثتين.

من خلال الاطلاع على مختلف الدراسات السابقة يتضح أنها:

- ركزت على دول مختلفة منها المتقدمة ومنها النامية، كما أن بعضها درس دولة واحدة والبعض الآخر ركز على دراسة مجموعة من الدول؛
- استخدمت طرقا إحصائية متنوعة من نماذج الانحدار البسيط والمتعدد إلى نماذج Panel؛
- درست فترات زمنية متباينة، منها ما يمتد حتى لسبعينيات القرن الماضي؛
- استخدمت متغيرات مختلفة للتعبير عن الجباية ومكوناتها في علاقتها بالنمو الاقتصادي، ولكنها اتفقت من حيث أن أغلبها عنيت بدراسة التأثير الفردي لمكونات هيكل الجباية العادية على النمو الاقتصادي في مختلف الدول؛
- توصلت إلى نتائج متباينة فيما يخص العلاقة بين الجباية والنمو الاقتصادي.

أما دراستنا هذه فتختلف عن الدراسات السابقة من الجوانب التالية:

- تركز على دراسة أثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية، والمعروف عنها أنها تعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية بما يضعها أمام مأزق نقص الموارد المالية مع كل تراجع في أسعار النفط في الأسواق الدولية؛

- ❖ خلافاً للدراسات السابقة فإن دراستنا تُركز على أثر الجباية العادية في مجملها على النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية؛ متجاوزة أثر مكونات هيكل الجباية العادية بسبب التفاوت في الاعتماد على الجباية العادية من دولة عربية نفطية إلى أخرى؛
- ❖ تركز على دراسة الفترة 1990-2019 والتي عرفت فيها الدول العربية عدة تحولات وكذا إصلاحات ضريبية، كما عرفت كذلك العديد من الصدمات النفطية؛
- ❖ تختلف دراستنا كذلك من حيث طبيعة الأدوات الإحصائية المستخدمة، حيث تم الاعتماد على طريقة تحليل المركبات الأساسية ACP ونماذج Panel.

II. دراسة تحليلية وصفية لمتغيرات وعينة الدراسة

سوف نتناول في هذا الجزء دراسة العينة المعتمد عليها، وذلك من أجل تحديد نسق الارتباط بين مختلف المتغيرات والنمو الاقتصادي. اعتمدنا في تحليل البيانات على طريقة تحليل المركبات الأساسية ACP بهدف توسيع التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة. الهدف الأساسي من تطبيقنا لهذا التحليل هو لمعرفة فيما إذا كانت المتغيرات المختارة في دراستنا تُشكل تناسق في بناء النموذج من جهة ومن جهة أخرى الحكم الأولي على الارتباط بين النمو الاقتصادي والجباية العادية قبل تطبيق الدراسة.

1.إمكانية تطبيق طريقة ACP ومدى تجانس المتغيرات

بعد تحديد عينة الدراسة والمتمثلة في الدول العربية النفطية (الجزائر، المملكة العربية السعودية، الإمارات، قطر، الكويت، العراق، ليبيا، عُمان، البحرين) التي تمثل فيها عائدات الصادرات النفطية نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات. وتجميع البيانات للفترة 1990-2019، يبقى من الضروري التأكد من مدى كفاية العينة المختارة لكل متغير وذلك بتطبيق اختبار KMO (Kaiser- Meyer- Olkin) والذي تكون قيمته محصورة بين 0 و1. وحتى يتم الحكم على كفاية العينة لابد أن تكون القيم أكبر من 0.50 (Hautcheson, Sofroniou, 1999, p. 225). كذلك اختبارBartlett الذي يدل على أهمية ومعنوية مصفوفة الارتباط. وبتحقق هذين الشرطين يمكن تطبيق طريقة تحليل المركبات الأساسية. والجدول02 يبين لنا نتائج الاختبارين على عينة الدراسة.

الجدول رقم 02: اختبارKMO وBartlett

Test de sphéricité de Bartlett		Mesure de précision de l'échantillonnage de Kaiser-Meyer-Olkin	الدول
Khi-carré	Sig		
462.27	0.000	0.738	الجزائر
392.42	0.000	0.636	المملكة العربية السعودية
390.48	0.000	0.707	الإمارات العربية المتحدة
398.82	0.000	0.729	الكويت
374.84	0.000	0.799	قطر
362.86	0.000	0.720	البحرين
433.41	0.000	0.715	عمان
253.12	0.000	0.770	العراق
307.74	0.000	0.607	ليبيا

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج XLSTAT 2014.

من الجدول2 يتضح بأن قيمة اختبار**KMO** في كافة الدول العربية النفطية تقترب من 01، وعليه يمكن الحكم بمدى كفاية العينة لكل متغير من المتغيرات المستخدمة في التحليل،وأن هناك ارتباط جيد بين المتغيرات.أما فيما يخص اختبار**Bartlett** فحسب مستوى المعنوية **Sig** المساوي لـ 0.000 لكافة الدول معناه أن كل التباينات متساوية. أي أن هناك ترابط بين المتغيرات وأن توزيع كل متغير له نفس التباين ضمن المجموعة ككل ما يكسب هذه المتغيرات أهمية في التحليل، ووفقا للنتائج المتوصل إليها فإنه يمكننا الاستمرار في تطبيق طريقة تحليل المركبات الأساسية **ACP** .

2.تحليل المركبات الأساسية ACP للدول العربية النفطية

سنوضح نتائج تطبيق طريقة ACP على بيانات الدول العربية النفطية من خلال:

1.2.إسقاط المتغيرات والتمثيل البياني لها

بعد تطبيق طريقة المركبات الأساسية ACP على معطيات العينة وانطلاقا من التمثيل البياني للمتغيرات نجد:

الجدول رقم 03: التمثيل البياني للمتغيرات وجودة التمثيل

الدول	نسبة تراكم التباين%	$F_{1\%}$	$F_{2\%}$
الجزائر	90.52	63.92	26.60
المملكة العربية السعودية	84.81	63.40	21.42
الإمارات العربية المتحدة	85.98	67.98	17.99
الكويت	84.68	57.73	26.96
قطر	81.97	69.25	12.71
البحرين	79.82	63.01	16.81
عمان	87.58	65.92	21.66
العراق	78.38	64.19	14.19
ليبيا	77.47	48.12	29.35

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على نتائج برنامج XLSTAT 2014 (أنظر الملحق01)

من خلال النتائج الموضحة في الجدول03 يتضح لنا بأن نسبة التباين المتراكم لجميع الدول العربية النفطية أكبر من 60% (Carricano et al, 2010, p. 67) ما يدل على معنوية وجودة التحليل الاقتصادي للعلاقات بين النمو الاقتصادي المعبر عنه بنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي وباقي المتغيرات الأخرى المدرجة في دراستنا وأهمها محور الدراسة إيرادات الجباية العادية، والتمثيل الجيد للنموذج على المحورين.

2.2.مصفوفة الارتباط بين المتغيرات في الدول العربية النفطية:

من منطلق أن دراستنا واسعة وتعتمد على عدد كبير من المتغيرات والدول. وعليه سوف نركز في تحليلنا على المتغيرين الرئيسيين في الدراسة المتمثلين في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي وإيرادات الجباية العادية.

الشكل رقم 01 : التمثيل البياني لمصفوفة ارتباط Pearson بين إيرادات الجباية العادية ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي 1990-2019

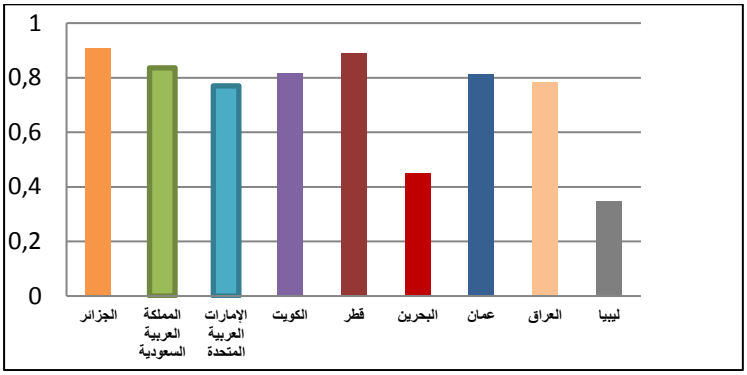

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على نتائج برنامج XLSTAT 2014

من خلال الشكل أعلاه يتضح بأن ليبيا سجلت أدنى معدل ارتباط بسبب عدم تنوع هيكلها الجبائي وعدم تطبيقها لإصلاحات على هذا الأخير منذ 2010 بالنظر إلى القوانين المستحدثة. ثم تتبعها البحرين فالإمارات ثم العراق، والمملكة العربية السعودية وبعدها قطر. وأخيرا الجزائر التي تفوقت من حيث الارتباط بين إيرادات الجباية العادية ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ما يمكن إرجاعه إلى حيازتها على هيكل جبائي واسع نوعا ما.

3.2.إسقاط الأفراد (السنوات) والمتغيرات معاً

استكمالاً لتحليلنا قمنا بإسقاط السنوات والمتغيرات معاً لكل دولة كما هو موضح في الملحق02. غير أننا سنكتفي بالتركيز على المتغيرين الأساسيين لدراستنا وهما الجباية العادية والنمو الاقتصادي المعبر عنه بنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

1.3.2.تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الدول العربية النفطية: الشكل 02 يوضح تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الدول العربية النفطية للفترة 1990-2019.

الشكل رقم 02: تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي للدول العربية النفطية 1990-2019

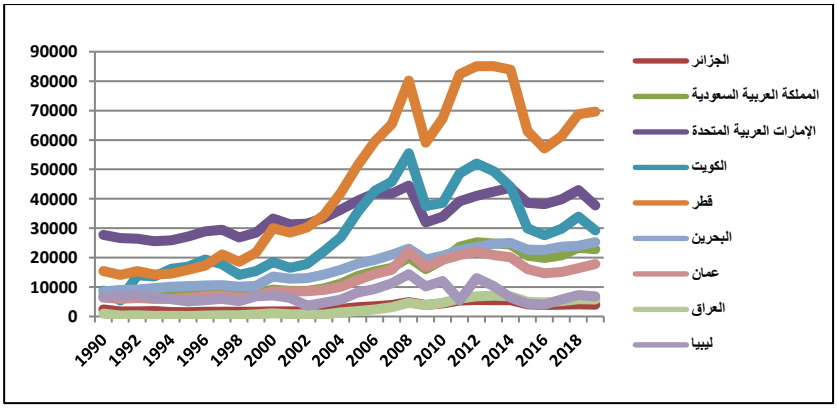

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على بيانات الدراسة المجمعة.

مما يلاحظ أن جميع الدول العربية النفطية قد شهدت تطور ملحوظ في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، إذ أنها تبنت العديد من البرامج والخطط التنموية والرؤى. والتي هدفت في مجملها إلى

خلق نمو اقتصادي مستدام على المدى الطويل، ولعل الأهم هو تنويع مصادر دخل اقتصادياتها بعيدا عن النفط.

2.3.2.تطور الجباية العادية في الدول العربية النفطية: الشكل 03 يبين لنا تطور إيرادات الجباية العادية للدول العربية النفطية للفترة 1990-2019:

الشكل رقم 3: تطور إيرادات الجباية العادية في الدول العربية النفطية 1990-2019

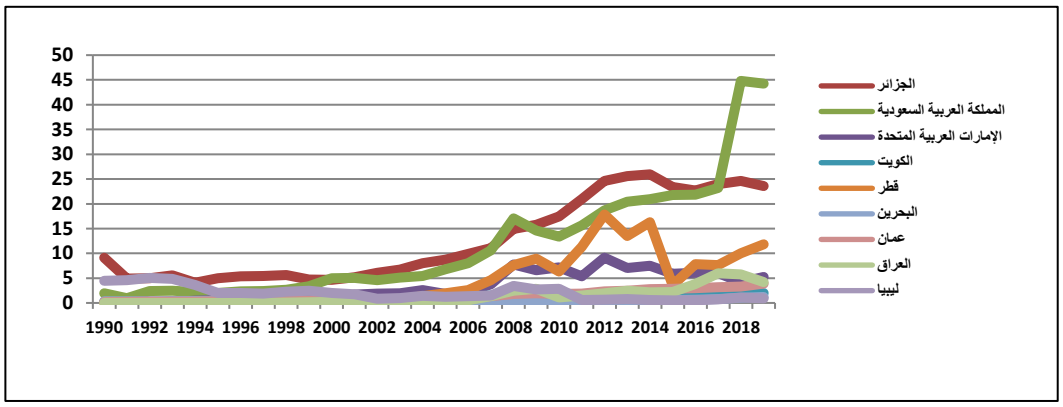

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على بيانات الدراسة المجمعة

من خلال الشكل رقم 03 يتضح بأن إيرادات الجباية العادية ضمن الدول العربية النفطية شهدت تطور ملحوظ. حيث أن الجزائر قد استحدثت العديد من أنواع الضرائب الجديدة منذ سنوات عدة كضرائب على الدخل وضرائب القيمة المضافة وغيرها إضافة إلى رفعها للمعدلات الضريبية.كما نجد كذلك أن دول مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية؛ الإمارات العربية المتحدة؛ الكويت؛ قطر؛ عمان والبحرين) هي الأخرى لم تتوانى في استحداث ضرائب جديدة وفقا للاتفاقيتين الموحدتين للضريبة الانتقائية وضريبة القيمة المضافة سنتي 2017 و2018، وذلك كأحد البدائل المطبقة بحثا عن إيرادات جديدة بعد الأزمة النفطية سنة 2014 وما نجم عنها من تراجع في الإيرادات النفطية. أما بخصوص ليبيا والعراق فبالرغم من اعتمادهما على الجباية العادية كمصدر من مصادر خلق الإيرادات، غير أن هيكلهما الجبائي تميز بعدم التنوع والابتعاد عن تطبيق إصلاحات هيكلية ما جعل أنظمتها الجبائية هشة وغير تنافسية.

فهل ستساهم الإيرادات المحققة من الجباية العادية في التأثير على النمو الاقتصادي ضمن اقتصاديات هذه الدول هذا ما سوف نقف عليه من خلال الدراسة القياسية.

III. دراسة قياسية لأثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية 1990-2019

بعد الدراسة الوصفية للعينة، وعرض مسيرة تطور الهيكل الجبائي والنمو الاقتصادي لاقتصاديات الدول العربية النفطية. وبهدف قياس مدى تأثير الجباية العادية على النمو الاقتصادي في هذه الدول تم الاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) وفقا لدراسة كل من (Sahibzada etal, 2016) ، (Macek,2015)، (Weiji, 2019)، (Easterly, Rebelo, 1993) و (Neog,

(Achal, 2020، كما شملت عينة دراستنا الدول العربية النفطية وهي الجزائر؛ المملكة العربية السعودية؛ الإمارات العربية المتحدة؛ الكويت؛ قطر؛ البحرين؛ عمان، العراق؛ ليبيا. تم اختيار هذه الدول لأن عائدات النفط تُشكل نسبة معتبرة من إجمالي صادراتها. أما الحدود الزمانية لدراستنا فكانت خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1990-2019 لنتحصل في المجمل على 270 مشاهدة.

1.متغيرات الدراسة

بناءا على الأهداف التي يراد الوصول إليها في هذه الدراسة، وبالاعتماد على الدراسات السابقة لكل من (Sahibzada etal, 2016) (Easterly, Rebelo, 1993) و(Lee, Gordon, 2005) (Weiji, 2019) و(Mashkoor etal, 2010) تم اختيار المتغيرات التالية لبناء النموذج القياسي وتقديره بالاعتماد على نماذج panel. وفيما يلي عرض لهذه المتغيرات:

الجدول رقم 04: متغيرات الدراسة

رمز المتغير	طبيعته	المتغير	المصدر
GDPpc	**تابع**	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي.	قاعدة بيانات البنك الدولي
RFO	**مستقل رئيسي**	إجمالي إيرادات الجباية العادية (% من إجمالي الإيرادات العامة).	تقارير الميزانية العامة؛الجرائد الرسمية؛ وتقارير البنوك المركزية لدول العينة
REVE	**ضابط**	إجمالي الإيرادات العامة بمليار دولار أمريكي.	تقارير الميزانية العامة؛ الجرائد الرسمية؛ وتقارير البنوك المركزية لدول العينة
I	**ضابط**	إجمالي التكوين الخام لرأس المال الثابت (% من إجمالي الناتج المحلي)	قاعدة بيانات البنك الدولي
ROP	**ضابط**	سعر البترول الحقيقي بالدولار الأمريكي	التقارير الإحصائية Opec
TO	**ضابط**	الانفتاح التجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)	قاعدة بيانات البنك الدولي
FCEG	**ضابط**	نفقات الاستهلاك النهائي للحكومة العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)	قاعدة بيانات البنك الدولي
GSD	**ضابط**	إجمالي الادخار المحلي (% من إجمالي الناتج المحلي)	قاعدة بيانات البنك الدولي
TFL	**ضابط**	إجمالي القوى العاملة	قاعدة بيانات البنك الدولي

المصدر: من إعداد الباحثتين.

2. نموذج الدراسة

من منطلق أن النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية لا يتأثر بحصيلة إيرادات الجباية العادية فقط، وبذلك اخترنا نموذج يفترض أن دالة النمو الاقتصادي تتأثر بمجموعة من المتغيرات السالفة الذكر، ويتم كتابته كما يلي:

$$GDP_{pcit} = f(RFO_{it}, REVE_{it}, I_{it}, ROP_{it}, TO_{it}, FCEG_{it}, GSD_{it}, TFL_{it})$$

$$GDP_{pcit} = B_0 + B_{1i}RFO_{it} + B_{2i}REVE_{it} + B_{3i}I_{it} + B_{4i}ROP_{it} + B_{5i}TO_{it} + B_{6i}FCEG_{it} + B_{7i}GSD_{it} + B_{8i}TFL_{it}$$

وقبل أن نقوم بتقدير نماذج بيانات panel لا بد أولاً من فحص جذر الوحدة للبيانات والوقوف على ما إذا كانت هذه البيانات مستقرة أم لا، حتى نتمكن من استكمال تقدير نموذجنا.

1.2.اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

هناك العديد من الاختبارات المطورة لتحليل وفحص وجود جذر الوحدة لبيانات panel، وقد اعتمدنا على اختبارين رئيسيين هما: اختبار Levin,Lin,Chu (LLC) واختبار Im, Pesaran, Shin (IPS). ومن أجل الوقوف على إستقرارية بيانات Panel قمنا بتطبيق هذين الاختبارين على كل متغير وهذا باختبار فترات الإبطاء Lag بطريقة آلية بمعيار Shwarz. توصلت الدراسة إلى أن قيم الاختبارين معنوية عند مستوى للمتغيرات TO، GDPpc وRFO معناه عدم وجود جذر الوحدة، أي أن السلاسل مستقرة عند مستوى I(0)؛ أما المتغيرات I؛ REVE؛ ROP؛ FCEG؛ GSD؛TFL فمستقرة عند الفرق الأول I(1) بعد تطبيق مرشح الفروق الأولى.

2.2.دراسة علاقات التكامل المشترك لبيانات Panel

من خلال اختبارات الإستقرارية وجدنا أن بعض المتغيرات غير مستقرة عند المستوى وبالتالي غير متكاملة من نفس الدرجة، وعليه هناك إمكانية أن تنمو بنفس الاتجاه على المدى الطويل أي احتمال وجود علاقة توازن طويلة الأجل بينها، ويمكننا التحقق من ذلك من خلال إجراء اختبار علاقات التكامل المشترك بين هذه المتغيرات باستخدام اختبار Pedroni والذي يعتمد على اختبارات جذر الوحدة للبواقي المقدرة والنتائج موضحة ضمن الجدول رقم 05.

الجدول رقم 05: نتائج اختبار Pedroni للتكامل المشترك

الاختبار	إحصائية الاختبار	القيمة الاحتمالية	إحصائية الاختبار	القيمة الاحتمالية
Within-Dimension	معلمة الانحدار الذاتي AR المشتركة بين الوحدات			
Panel V	-0.0086	0.5034	-3.2017	0.9993
Panel Rho	-0.8610	0.1946	-0.6430	0.2601
Between-Dimension	معلمة الانحدار الذاتي AR الفردية للوحدات			
الاختبار	إحصائية الاختبار	القيمة الاحتمالية		
Panel Rho	0.1767	0.5701		

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات Eviews-10

تشير النتائج المعروضة في الجدول أعلاه إلى قبول الفرضية الصفرية H_0 التي تنص على غياب علاقات تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة والمتكاملة من نفس الدرجة (I؛ REVE؛ ROP؛ FCEG؛ TFL؛GSD)، سواء كان ذلك داخل المقاطع (داخل الدول) أو بين المقاطع (بين الدول).

3. تقدير النموذج باستخدام تحليل Panel الساكن

في هذا الجزء من الدراسة نقوم بتقدير نماذج Panel الساكنة بالنسبة للدول؛ بهدف قياس طبيعة العلاقة بين إيرادات الجباية العادية والنمو الاقتصادي إضافة إلى تأثير المتغيرات الأخرى المدرجة في الدراسة، حيث تم تقدير نماذج Panel الساكنة بأنواعها الثلاث (PRM؛ FME؛ RME) بالاستعانة ببرنامج Eviews-10 وتحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول رقم 06.

الجدول رقم 06: نتائج تقدير النموذج الساكن لأثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي.

المتغير التابع: نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي GDPpc			
الفترة: 1990-2019 N=09 T=30 عدد المشاهدات: 270			
المتغيرات التفسيرية	**نموذج الانحدار التجميعي (PME)**	**نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)**	**نموذج التأثيرات العشوائية (REM)**
RFO	494.952 (0.0034)	770.585 (0.0000)	566.178 (0.0000)
DREVE	-3.116 (0.945)	154.23 (0.0724)	7.497 (0.765)
DI	-59.022 (-0.8172)	-91.33 (0.0163)	-91.74 (0.0245)
DROP	94.852 (0.3460)	94.77 (0.0869)	94.55 (0.0868)
DFCEG	-272.145 (0.2729)	300.669 (0.100)	-120.530 (0.377)
TO	182.0476 (0.0000)	46.0718 (0.0698)	136.806 (0.0000)
DGSD	16.4427 (0.8827)	-71.925 (0.2424)	-33.029 (0.5893)
DTFL	-0.0003 (0.9575)	0.01981 (0.0000)	0.0084 (0.0533)
Constant	-658.371 (0.8456)	8187.392 (0.0010)	2096.805 (0.3522)
R^2	0.144	0.753	0.161
R^2 Adjust	0.117	0.736	0.135
F Statistic	5.313 (0.0000)	46.498 (0.0000)	6.073 (0.0000)

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على نتائج Eviews-10

من خلال النتائج يتضح وجود علاقة طردية بين كل من متغير إيرادات الجباية العادية RFO ومتغير نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي GDPpc والذي يعبر عن النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية. كما تظهر المعنوية الإحصائية للثابت في نموذج FME فقط من دون النماذج الأخرى، كما دلت النماذج الثلاثة حسب نتائج F على المعنوية الكلية للنماذج وقبولها إحصائيا.

1.3.اختيار النموذج الملائم للدراسة

حتى يتم اختيار النموذج الأفضل بين النماذج الثلاثة نمر على مرحلتين:

1.1.3.المفاضلة بين النموذج التجميعي (PRM) و نموذج الآثار الثابتة (FEM): من أجل المفاضلة بين نموذج PRM ونموذج FEM نعتمد على اختبار Fisher من خلال العلاقة التالية (Bourbonnais, 2018, p. 376):

$$F=\frac{(SCR_{C1}-SCR)/(N-1)(K+1)}{SCR/(N(T-K-1)} \sim F((N-1)(K+1),(N(T-K-1))$$

H_0: نموذج الانحدار التجميعي PRM هو النموذج الملائم؛

H_1: نموذج التأثيرات الثابتة FEM هو النموذج الملائم.

حيث يمثل K: عدد المعلمات المستقلة المقدرة؛ وتمثل Nعدد أفراد العينة؛ أماSCR_{C1}تمثل مجموع مربع البواقي للنموذج المقيد؛ وSCR مجموع مربع البواقي للنموذج غير المقيد.وبعد تطبيق العلاقة تم التوصل إلى قيمة إحصائية فيشر F_{Cal}= 83.62 وهي أكبر من إحصائية F المجدولة عند مستوى معنوية 05% والتي بلغت 1.22 (Fcal>Ftab)، أي أن نموذج الآثار الثابتة (FEM) هو الملائم لتقدير نموذج Panel الساكن مقارنة بنموذج الانحدار التجميعي (PRM).

2.1.3.المفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة (FEM) ونموذج الآثار العشوائية (REM):للاختيار بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية (FEM) ونموذج (REM) يتم إجراء الاختبار الثاني المتمثل في Hausman test وتحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم07: نتائج اختبار هوسمان(Hausman Test)

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: HAUSMAN
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	247.275397	8	0.0000

المصدر: مخرجاتEviews-10

H_0: نموذج التأثيرات العشوائية REM هو النموذج الملائم؛

H_1: نموذج التأثيرات الثابتة FEM هو النموذج الملائم.

من خلال الجدول رقم07 نلاحظ أن القيمة الاحتمالية (Chi-Sqstat) وهي تتبع توزيع X^2؛ وبقيمة احتمالية P-Value تقدر بـ (0.000) وبما أنها أصغر من 05% نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 (Baltagi, 2005, p. 71) ، أي أن النموذج الملائم للدراسة ككل هو نموذج التأثيرات الثابتة (FEM).

2.3.الاختبارات التشخيصية لنموذج الآثار الثابتة (FEM)

قبل الحكم على صلاحية نموذج الآثار الثابتة (FEM) في عملية التنبؤ واختبار فرضيات الدراسة. يتوجب علينا التحقق من جملة من الفروض وهي: اختبار عدم تجانس التباين؛ الارتباط الذاتي للأخطاء والارتباط الذاتي بين المقاطع.

الجدول رقم 08: الاختبارات التشخيصية لنموذج الآثار الثابتة (FEM)

الاختبار	اسم الاختبار	القيمة	الاحتمال
الارتباط الذاتي	DW	0.226	DL=1.727, DU=1.868
عدم تجانس التباين	Likelihood Ratio LR test	357.497	0.0000
الارتباط الذاتي بين المقاطع	Pesaran CD	1.376	0.1687

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات Eviews-10.

من خلال الجدول رقم 08 توصلنا للنتائج التالية:

- ❖ إحصائية DW أسفرت عن وجود ارتباط ذاتي موجب لأخطاء نموذج الآثار الثابتة (FEM)؛
- ❖ اختبار عدم تجانس التباين باحتمال P-value=0.0000 معناه رفض فرضية العدم ما يستلزم عدم تجانس وثبات التباين؛
- ❖ اختبارPesaran CD باحتمال P-value=0.1687 معناه قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين المقاطع.

4.تقدير نموذج الآثار الثابتة (FEM) وتحليل النتائج

بعد القيام بالاختبارات التشخيصية التي أسفرت عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء وعدم تجانس التباين في نموذج الآثار الثابتة (FEM)؛ الأمر الذي يستوجب الاعتماد على طريقة تقدير المربعات الصغرى المعممة (EGLS) التي تعد من بين الطرق التي تعالج مشاكل عدم تجانس التباين والارتباط الذاتي للأخطاء (Colin, Pravin, 2005, p. 81)؛ وما يميز هذه الطريقة أنها تعطي نفس التقديرات لنموذج الآثار الثابتة (FEM) غير أنها تُحسن من المعنوية الإحصائية للمعاملات وتساهم في حل المشاكل القياسية للنموذج، وتكتب المعادلة العامة لنموذج (FEM)كالآتي:

$$GDP_{pcit} = B_{0it} + B_{1i}RFO_{it} + B_{2i}REVE_{it} + B_{3i}I_{it} + B_{4i}ROP_{it} + B_{5i}TO_{it} + B_{6i}FCEG_{it} + B_{7i}GSD_{it} + B_{8i}TFL_{it}$$

والجدول 09 يبين نتائج تقدير النموذج:

الجدول رقم 09: نتائج تقدير نموذج (FME)

Dependent Variable: GDPPC
Method: Panel EGLS (Cross-section weights)
Date: 03/03/21 Time: 16:47
Sample (adjusted): 1991 2019
Periods included: 29
Cross-sections included: 9
Total panel (balanced) observations: 261
Linear estimation after one-step weighting matrix

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RFO	452.0105	62.95751	7.179613	0.0000
DREVE	11.46304	10.40838	1.101328	0.0718
DI	-1.648465	53.79004	-0.030646	0.1005
DROP	66.79321	23.51246	2.840758	0.0049
DFCEG	9.892225	52.21998	0.189434	0.0849
TO	38.24200	8.539262	4.478373	0.0000
DGSD	10.05911	24.49326	0.410689	0.6817
DTFL	0.013018	0.002246	5.797382	0.0000
C	11225.22	895.8280	12.53056	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

Weighted Statistics

R-squared	0.867801	Mean dependent var	25070.67
Adjusted R-squared	0.859133	S.D. dependent var	18342.92
S.E. of regression	8054.266	Sum squared resid	1.58E+10
F-statistic	100.1067	Durbin-Watson stat	1.952346
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews-10.

ومن خلال الجدول رقم 09 تكتب معادلة التقدير كالتالي:

$$GDP_{pcit} = 112225.22 + 452.01RFO_{it} + 11.46DREVE_{it} - 1.65I_{it} + 66.79ROP_{it} + 9.89FCEG_{it} + 38.24TO_{it} + 10.06GSD_{it} + 0.01TFL_{it}$$

1.4.التقييم الإحصائي للنموذج

من الناحية الإحصائية يتضح أن النموذج المقدر يتميز بـ:

- ❖ معلمة نفقات الاستهلاك النهائي للحكومة معنوية عند 5%؛ على عكس معلمة الحد الثابت والمتغيرات الأخرى فقد أسفرت النتائج عن معنويتها عند 1%؛ وعدم معنوية معلمة إجمالي الادخار المحلي ومعلمة الإيرادات العامة؛
- ❖ اعتمدنا على معامل التحديد المعدل لأنه أكثر دقة من معامل التحديد البسيط، بسبب تأثره بعدم إدراج متغيرات مستقلة مؤثرة على النمو الاقتصادي في النموذج، حيث كانت قيمة معامل التحديد المعدل $\overline{R^2} = 0.859$، وهي تدل على أن نموذج التأثيرات الثابتة ساهم في توضيح الانحرافات الحاصلة في المتغير التابع الذي هو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بحوالي 85.90%، أما النسبة المتبقية والمقدرة بحوالي 14.10% فتعزى إلى حد الخطأ وما يحتويه من معاني كإهمال متغيرات تفسيرية أخرى. وهو مؤشر جيد على جودة النموذج؛
- ❖ إحصائية Derbin-watson التي تكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء قدرت بـDW=1.95 . من خلال جدول Derbin-Watson و(n=261, K=8) نجد (dl= 1.727, du=1.868)، وعليه يمكن القول أن الإحصائية DW=1.952 تقع في المنطقة المحصورة بين [2 – 1.868] وهي تدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء؛
- ❖ أيضا إحصائية فيشر التي تدل على المعنوية الشاملة للنموذج المقدر ككل بلغت قيمتها F=100.10. هي قيمة كبيرة تدل على قوة العلاقة ومعنويتها بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع.

2.4. التقييم الاقتصادي للنموذج

بعد تقديرنا للنموذج القياسي وتأكدنا من خلوه من مشاكل الاقتصاد القياسي، ننتقل الآن إلى التقييم الاقتصادي للنموذج:

- ❖ تشير المعادلة إلى أن معلمة الحد الثابت B_0=11225.22. تعني بأنه عندما تكون إيرادات الجباية العادية والمتغيرات الأخرى المستقلة المدرجة في النموذج مساوية للصفر. فإن المتغير التابع المتمثل في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي GDPpc يأخذ مقدارا ثابتا قدره B_0. وهو أمر منطقي ويتطابق مع النظرية الاقتصادية إذ أن هناك العديد من المتغيرات بخلاف متغيرات دراستنا قد تساهم في زيادة وتطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، كالتوجهات الاستثمارية التي تبنتها الدول العربية النفطية للخروج من التبعية لقطاع المحروقات، من خلال تطبيقها للعديد من المخططات التنموية وبرامج الإنعاش الاقتصادي، وأيضا الاهتمام بالقطاع الزراعي والنهوض به؛

❖ المعلمة B_1=452.01. إشارتها موجبة تدل على وجود علاقة طردية قوية بينRFO وGDPpc في الدول العربية النفطية. حيث أنه كلما ازدادت RFOبوحدة واحدة فإن GDPpc سوف يزداد بما مقداره 452.01 وحدة. ويمكن تفسير هذا التأثير الايجابي لإيرادات الجباية العادية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى الاهتمام الواسع الذي أولته الدول العربية النفطية بالجباية العادية كإحدى الآليات ضمن سياسة تنويع الدخل والخروج من دوامة الاعتماد على النفط مثل ما لمسنا ذلك في الجانب التحليلي بالرغم من أن الهيكل الجبائي يختلف بشكل كبير من دولة إلى أخرى. وما يُدعِم ذلك أكثر هو توجه دول مجلس التعاون الخليجي نحو توسيع الأوعية الجبائية وفرضها للعديد من الضرائب الجديدة ضمن رؤية إستراتيجية تهدف لتقليل الاعتماد على النفط بعد أن كانت تُعرف بجنة الضرائب، وخلق إيرادات مستدامة تسمح لها بالمحافظة على توازنها الاقتصادي، وكل ذلك يضمن للدول العربية النفطية تدفق مستمر للإيرادات التي تستخدمها في تمويل مختلف أوجه الإنفاق العام بما فيها البنى التحتية وهو ما ينعكس بالإيجاب على النمو الاقتصادي. نتائج دراستنا تتفق مع توصلت إليه دراسة (حشمان وكنتاش، 2018) و(Mashkoor et al, 2010). إضافة إلى دراسة (بن عاتق، 2013) وأيضا دراسة (Easterly, Rebelo, 1993).

❖ المعلمة B_2=11.46 إشارتها موجبة تدل على وجود علاقة طردية بين DREVE وGDPpc، حيث أنه إذا ازدادت الإيرادات العامة بوحدة واحدة فإن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي سوف يزداد بمقدارB_2؛ وهو أمر منطقي فكلما زادت الإيرادات العامة في الدول العربية النفطية ساهم ذلك في زيادة النفقات العامة لتمويل المشاريع العامة وبشكل خاص مشاريع البنية التحتية ما يساهم في زيادة التراكم الرأسمالي وبالتالي تحريك عجلة النمو الاقتصادي؛

❖ المعلمة B_3=-1.65. إشارتها سالبة تدل على وجود علاقة عكسية بين DI وGDPpc، وهو ما تعارض مع دراسة (Macek, 2015) التي توصلت إلى أن حدوث تراكم رأس المال المادي يساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. يمكن إرجاع هذا التعارض إلى طبيعة اقتصاديات الدول العربية النفطية التي تعتمد بشكل كبير على النفط فمع الارتفاع في أسعار النفط يزداد الاستثمار وتراكم رأس المال. ومع تراجع الإيرادات النفطية تتدفق المدخرات المحلية نحو الخارج ويتراجع إجمالي تكوين رأس المال الثابت بشكل يُمنع مناخ الاستثمار من الانتعاش لضبط النفقات الجارية. في ظل توجه الدول العربية النفطية نحو تبني سياسة تنويع اقتصادياتها والخروج من دائرة الاعتماد على النفط، خاصة دول مجلس التعاون الخليجي التي خطت خطوات جد متقدمة في هذا المجال، الأمر الذي يجعل العلاقة بين تراكم رأس المال والنمو الاقتصادي سلبية، كما أن السلوك الاستثماري في أي دولة كانت تتداخل فيه المحددات الاقتصادية والإدارية والتنظيمية؛

❖ المعلمة B_4=66.79 إشارتها موجبة تدل على وجود علاقة طردية بين DROP وGDPpc، فالتقلبات في أسعار النفط وما تحدثه من صدمات سواء كان ذلك بالإيجاب أو بالسلب سوف يؤثر على إجمالي الناتج المحلي ومنه على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي وبالتالي على النمو الاقتصادي ككل ضمن الدول العربية النفطية؛

❖ المعلمة B_5=9.89. إشارتها موجبة تدل على وجود علاقة طردية بين DFCEG وGDPpc، وهو ما يتفق مع دراسة (Easterly, Rebelo, 1993) التي توصلت لوجود علاقة إيجابية بين نفقات الاستهلاك النهائي للحكومة والنمو الاقتصادي وخاصة النفقات المتعلقة بالتعليم والتأمين الاجتماعي. ويمكن تفسير هذه العلاقة الإيجابية بأن هذه النفقات في مضمونها هي استثمار يزيد من الطاقات الإنتاجية في المستقبل وبالتالي التأثير على النمو الاقتصادي في المدى الطويل؛ فالنفقات على التعليم مثلا تُعد بمثابة استثمار في رأس المال البشري يمد الاقتصاد بالإطارات واليد العاملة الخبيرة للاستفادة من التقدم التكنولوجي؛

❖ المعلمة B_6=10.06. إشارتها موجبة تدل على وجود علاقة طردية بين DGSD وGDPpc، فالدول العربية النفطية ترتبط اقتصادياتها بشكل كبير بالنفط. فحصول نمو في العوائد النفطية يسبب نمو سريع في المدخرات ما يؤثر بشكل واضح على النمو الاقتصادي، ويحدث العكس في حالة التراجع في العوائد النفطية باعتبارها المحرك الرئيسي لاقتصاديات الدول العربية النفطية. وهذه النتيجة تتعارض مع ما توصلت إليه دراسة (Mashkoor et al, 2010) التي توصلت لوجود علاقة سلبية بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي نتيجة الاختلاف في عينة الدول المعتمدة في الدراسة؛

❖ المعلمة B_7=28.24. إشارتها موجبة تدل على وجود علاقة طردية بين DTO وGDPpc، حيث تتميز التجارة الخارجية للدول العربية النفطية المدروسة بالمساهمة الكبيرة للنفط في إجمالي الصادرات. فالانتعاش في أسواق النفط العالمية يساهم في تكوين فوائض مالية التي تؤدي بدورها إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي وزيادة نصيب الفرد من هذا الأخير وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي. وهو ما يتفق مع دراسة (Lee, Gordon, 2005) .

❖ المعلمة B_8=0.01. إشارتها موجبة تدل على وجود علاقة طردية بين DTFL وGDPpc ولكنها ضعيفة، وهذه العلاقة يمكن تفسيرها بالبرامج العديدة التي طبقتها هذه الدول من أجل وضع حد لتفاقم مشكل البطالة، والذي من شأنه أن يساهم في تحقيق نمو اقتصادي على المدى الطويل. كما أن توجه الدول العربية النفطية نحو تنويع اقتصادياتها جعلها تعتمد بشكل كبير على العمالة الأجنبية الماهرة والخبيرة لتحقيق المزيد من التطور والتقدم التكنولوجي خاصة دول مجلس التعاون الخليج. وعموما فإن رأس المال البشري يعد من أهم عوامل نمو الإنتاج. وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة (Weiji, 2019).

5. اختبار وجود أثر فردي للمقاطع(الدول)

يسمح هذا الاختبار بالكشف عما إذا كان هناك اختلاف في التأثير ما بين المقاطع(الدول)؛ أم أن هذا التأثير ثابت في مجموعة المقاطع لعينة دراستنا، حيث أن (Bolek, Lyroudi, 2017, p. 26):

H_0: الأثر الفردي ثابت ويتكرر من دولة إلى أخرى؛

H_1: الأثر الفردي غير ثابت ولا يتكرر من دولة إلى أخرى.

ومن خلال الاختبار تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم 10: اختبار Redundant Fixed Effects

Redundant Fixed Effects Tests
Equation: Untitled
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	128.047506	(8,244)	0.0000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews-10

بما أن P-Value=0.000 معناه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة بمعنى أن الأثر الفردي للدول يختلف من دولة إلى أخرى والذي يمكن أن نلمسه من خلال القيم التالية:

الجدول رقم 11: الأثر الفردي للدول

Cross	Fixed - Effect
ALG	**-18863.44**
SAU	**-9175.203**
UAE	**14324.21**
KWT	**12714**
QAT	**29057.85**
BHR	**-553.5696**
OMN	**-3832.671**
IRQ	**-15061.61**
LBY	**-8609.761**

المصدر: مخرجات Eviews-10

من خلال النتائج المحصلة في الجدول رقم 11 يتضح بأن كل من الكويت، والإمارات العربية المتحدة، وقطر حققت أثر فردي إيجابي أما الدول الأخرى فكان الأثر سلبي. وهذا الاختلاف والتفاوت يُمكن إرجاعه إلى طبيعة اقتصاد كل دولة، فرغم أن جميعها تشترك في صفة الاعتماد على النفط بشكل رئيسي غير أنها تختلف من حيث نجاح توجهها نحو تنويع إيرادات دخلها والتخلص من التبعية للنفط.

IV. الخاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة الوقوف على مدى تأثير الإيرادات المتأتية من الجباية العادية على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج الآثار الثابتة وطريقة المربعات الصغرى المعممة، على عينة مكونة من 09 دول عربية نفطية تشترك جميعها في ميزة اعتمادها الواسع على الإيرادات النفطية (الجزائر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، كويت، قطر، البحرين، عمان، العراق، ليبيا). تم التوصل إلى وجود علاقة إيجابية بين الجباية العادية والنمو الاقتصادي ضمن هذه الدول.وهو ما يفسر بالجهود والمساعي التي بذلتها ولا زالت تبدلها هذه الدول لإعادة هيكلة أنظمتها الجبائية وجعلها

أكثر كفاءة ومرونة بتوفيرها موارد مالية مستدامة. ومن خلال دراستنا توصلنا إل الإجابة عن الإشكالية المطروحة من خلال إثبات الفرضيات التي انطلقنا منها:

- ❖ إثبات صحة الفرضية الأولى، حيث أنه وفعلا تم تبني العديد من الإصلاحات الضريبية من منطلق التخلي عن التبعية للإيرادات النفطية، ولقد جاءت هذه الإصلاحات كخطوة أساسية وضرورية لتحديث الأنظمة الجبائية للدول العربية النفطية من خلال اتخاذ العديد من التدابير والإجراءات، والتحدي يكمن في أن نتائجها ستبرز على المدى الطويل، وهذه الإصلاحات ورغم أنها لم تحرر الجباية في الدول العربية النفطية من التبعية للنفط إلا أنها حسنت حصيلتها بشكل كبير ما أدى لتعويضها لجزء من خسارة الجباية البترولية عند انخفاض أسعاره في الأسواق الدولية؛
- ❖ كذلك إثبات صحة الفرضية الثانية، حيث أسفرت نتائج الدراسة عن وجود علاقة موجبة وطردية بين كل من إيرادات الجباية العادية والنمو الاقتصادي والذي عبرنا عنه بنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وهو ما يتوافق مع ما توصلت إليه دراسة (حشمان وكنتاش،2018) (Sahibzada et al, 2016)، (Mashkoor et al, 2010)، (بن عاتق، 2013)، (Gashi et al, 2018) و(Easterly, Rebelo, 1993). بينما يختلف مع ما توصلت إليه دراسة كل من (Lee, Gordon, 2005) (Weiji, 2019)، (Macek, 2014)، (Brasoveanu, 2008) و(Neog, Kumar, 2020).
- ❖ توجد عوامل أخرى تؤثر على النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية خلال الفترة 1990-2019 أهمها إجمالي الإيرادات العامة؛ سعر النفط الحقيقي؛ إجمالي تكوين رأس المال الثابت؛ إجمالي الادخار المحلي؛ النفقات النهائية لاستهلاك الحكومة و إجمالي الادخار المحلي، وهو ما يشير إل أن النمو الاقتصادي متغير معقد ومتشعب ولا يمكن لعامل واحد فقط أن يفسره.

نتائج الدراسة: توصلنا من خلال الدراسة إلى النتائج التالية:

- ❖ ساهمت طبيعة الدول العربية النفطية وما تحققه من تدفق مستمر للعوائد النفطية في تبني سياسات ضريبية قائمة على النفط بشكل رئيسي؛
- ❖ اهتمت الدول العربية النفطية بتطبيق إصلاحات ضريبية ركزت في مجملها على تنويع مصادر إيراداتها وتوسيع القاعدة الضريبية؛
- ❖ شهدت الدول العربية النفطية في السنوات الأخيرة للفترة 1990-2019 تطوراً بارزاً في هيكل الجباية العادية سواء على مستوى استحداث ضرائب جديدة، أو تبني إصلاحات على مستوى التشريعات الضريبية. من أبرزها اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي للدول العربية نحو تطبيق ضريبتي القيمة المضافة والضريبة الانتقائية؛
- ❖ إيرادات الجباية العادية لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2019). ذلك راجع إلى مختلف الإصلاحات الضريبية المطبقة ضمن دول عينة دراستنا، وفرضها لأنواع متعددة من الضرائب: فنجد أن الجزائر طبقت الرسم على القيمة المضافة وضرائب الدخل الشخصي

والشركات منذ 1990، كذلك رفعها للرسم على القيمة المضافة سنة 2017 إلى 19%. أما دول مجلس التعاون الخليجي فقد طبقت الضريبة الانتقائية والقيمة المضافة سنتي 2017 و2018 على الترتيب ما عدا قطر وعمان لم تفرضا ضريبة القيمة المضافة، أما الكويت فلم تطبق هاتين الضريبتين واكتفت بالتعديلات التي مست الرسوم الجمركية وضرائب على دخل الشركات الأجنبية. كذلك عملت السعودية على رفع الضريبة على القيمة المضافة من 05% إلى 15%، وإضافة إلى ما سبق فقد تم تطبيق القانون الموحد للجمارك لدول الخليج والرفع من الضريبة على الواردات من التبغ ومشتقاته. كما نجد أن العراق وليبيا فقد اعتمدتا على ضرائب الدخل من خلال تطبيقهما للعديد من التعديلات التي مست التشريعات الضريبية، غير أن هيكلهما الجبائي اتسم بالضعف بسبب الظروف الأمنية التي عايشتها ما أدى إلى إلغاء العديد من الضرائب وتجميدها. وكل هذه الإصلاحات السالفة الذكر وغيرها ساهم من خلال قنوات غير مباشرة في التأثير على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بشكل إيجابي على المدى الطويل ما يتفق مع دراسة (Sahibzada et al, 2016) خاصة ضمن الدول التي تعتمد بشكل كبير على الضرائب غير المباشرة وهو ما تتميز به معظم الأنظمة الجبائية للدول العربية النفطية. من خلال خفض الضرائب المباشرة أو عدم فرضها على غرار ضرائب الشركات والدخل الشخصي ما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي، والعمل على دعم نمو إيرادات الضرائب غير المباشرة (ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية، وهو ما يتفق مع دراسة (Macek, 2015)؛

- ❖ العلاقة السلبية بين إجمالي تكوين رأس المال المعبر عن الاستثمار والنمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية يُمكن إرجاعها إلى عدم تنوع القاعدة الإنتاجية لهذه الدول وتحويل ثرواتها إلى نقد وعليه إلى ادخار، عكس دراسة (Macek, 2015) التي تم تطبيقها في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وأسفرت عن علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي والاستثمار.
- ❖ وجود علاقة إيجابية بين نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي وباقي المتغيرات الأخرى. فانتعاش في أسعار النفط يساهم في تنشيط التجارة الخارجية للدول العربية النفطية، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة إيرادات هذه الدول بسبب تدفق إيرادات النفط، ما يؤدي إلى التوسع في الإنفاق والادخار وتزايد الاهتمام بتنمية رأس المال البشري. وكل هذه التراكمات تؤدي في النهاية إلى دفع النمو الاقتصادي لهذه الدول.

وعليه نختم دراستنا بتقديم بعض الاقتراحات:

- ❖ ضرورة مواصلة تبني إصلاحات دقيقة لهيكل الجباية العادية للدول العربية النفطية، والتي تختلف من دولة إلى أخرى حسب الخصائص البنيوية والهيكلية لكل اقتصاد. والتركيز على خلق إيرادات ضريبية يمكن توجيهها نحو دعم النمو الاقتصادي؛
- ❖ ضرورة توسيع الوعاء الضريبي للدول العربية النفطية خاصة التي لم تطبق بعد ضرائب جديدة كالعراق وليبيا. وكذلك إعادة النظر في عدم فرض ضرائب الدخل بمختلف أنواعها ضمن دول مجلس التعاون الخليجي، بشرط أن لا يؤدي إلى انكماش في الاقتصاد الوطني. إذ

أن التوجه نحو فرض المزيد من الضرائب قد يؤدي إلى بروز ظاهرة الضغط الضريبي بمعنى "الضريبة تقتل الضريبة"؛

- ❖ نشر الوعي الضريبي لمحاربة التهرب الضريبي من جهة؛ ومن جهة أخرى محاولة إزاحة فكرة أن مبدأ فرض الضرائب هو تثقيل كاهل الأفراد وتحصيل للأموال فقط.

V- المراجع

- ❖ بن عاتق حنان، (2014)، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي –دراسة قياسية-، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان.
- ❖ حشمان مولود وكنتاش سميرة ، (2018)، أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1991-2017، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، المجلد:04، العدد:02.
- ❖ رضا حلاوة جمال ومحمود صالح علي، (2009)، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.
- ❖ عبد الله الحرتسي حميد، (2012)، تطبيقات فنيات الضرائب بالنظام الجبائي، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن.
- ❖ علي الشرقاوي محمود، (2016)، النمو الاقتصادي وتحديات الواقع، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.
- ❖ Baltagi. B, Econometric Analysis of Panel Data, Third Edition, British Library Cataloguing, 2005
- ❖ Barro. R, Government Spending in a Simple Model of Endogenous Growth, Journal of Political Economy, The University of Chicago Press, Vol :98, N°05, 1990.
- ❖ Barro.R, Xaviar.M, Public Finance in Models of Economic Growth, The Review of Economic Studies, Oxford University Press, Vol :59, N°04, 1992.
- ❖ Bolek. M, Lyroudi. K, Panel Data Analysis Of The New Connect Market in Warsaw, European Scientific Journal, Vol:13, N°01, 2017.
- ❖ Bourbonnais. R, Econométrie, 10e édition, Dunod, 2018.
- ❖ Brasoveanu.L, The Correlation Between Fiscal Policy and Economic Growth, Theoretical and applied economics Journal, Vol :07, Issue : 524, 2008.
- ❖ Carricano. M etal, Analyse de Données avec SPSS, 2e édition, Pearson, France, Paris, 2010.
- ❖ Colin.A, Pravin. K, Micro econometrics: Methods and Application, First Edition, Cambridge University Press, 2005.
- ❖ Cornwall. J, Three Paths to Full Employment Growth, The Quarterly Journal of Economics, Oxford University Press, Vol :77, N°01, 1963.
- ❖ Cornwall. J, Growth and Stability in a mature economy, The PitmanPress, Bath, LONDON, 1972.
- ❖ Dauverger. M, éléments de fiscalité, Presses Universitaire de France, Paris, 1976.

- Deacon.Ret.al, Taxing Energy: Oil Severance Taxation and The Economy, Holmes & Meier Publishers, NEW YORK, 1990.
- Easterly. W, Rebelo. S, Fiscal Policy and Economic Growth: An empirical investigation, Journal of Monetary Economics, North Holland, Vol : 32, Issue :03, 1993.
- Gareth. M, Taxation and economic Growth, Fiscal Studies Journal, Vol :21, N°01, 2000.
- Ghashi. B, The Effect of Tax Structure in Economic Growth, International Journal Of Economics and Business and Administration, Vol :06, Issue :02, 2018.
- Krzyzaniak .M, Effects of Profits Taxes : Deduced From Neoclassical Growth Models, in Effects of Corporation Income Tax, Marian Krzyzaniak, Edition wayne state University press, Detroit, 1966.
- Lee.Y, Gordon.R, Tax Structure and Economic Growth, Journal Of Public Economics, Vol: 89, Issue:06, 2005.
- Macek. R, The Impact of Taxation On Economic Growth: Case Study of OECD Countries, Review of Economic Prospective, Vol:14, Issue:04, 2015.
- Mashkoor. M etal, Tax Revenue and Economic Growth: an ampirical analysis for Pakistan, World Applied Sciences Journal, Vol:10, Issue:11, 2010.
- Morineau.A etal, statistique exploratoire Multidimensionnelle, 3ème édition, DUNOD, PARIS, 1995.
- Neog & Achal, Tax Structure and Economic Growth : A Study of Selected Indian States, Journal of Economic Structures, Vol :09, Issue :01, 2020.
- Ojijo. O, Olushola.O, Taxation and economic Growth in a Resource-Rich Country: The Case Of Nigeria, Chapter 04 Of Book: Taxes and Taxation Trends, In Tesch Open, April 2018.
- Percebois. J, Fiscalité et Croissance – Une Approche par les Modèles-, Economica, Paris, France, 1977.
- Rebelo. S, Long Run Policy Analysis and Long- Run Growth, The Journal of Political Economy, The University of Chicago Press, Vol:99, N°03, 1991.
- Sahibzada. H et al, The Role of Tax On Economic Growth, International Journal of Accounting and Business Management, Vol:04, N°02, 2016.
- Tamai. T, Optimal Fiscal Policy in an Endogenous Growth Model With Public Capital, Journal of Economics, Harvard University Press, Vol :93, N°01, 2008.
- Weiji. L, Composition of Taxes and Economic Growth: Evidence from OECD Panel Data, Economics Discussion Papers N°2019-43, Kiel Institute For The World Economy (IFW), 2019.

V. الملاحق

الملحق01: التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة ضمن كل دولة

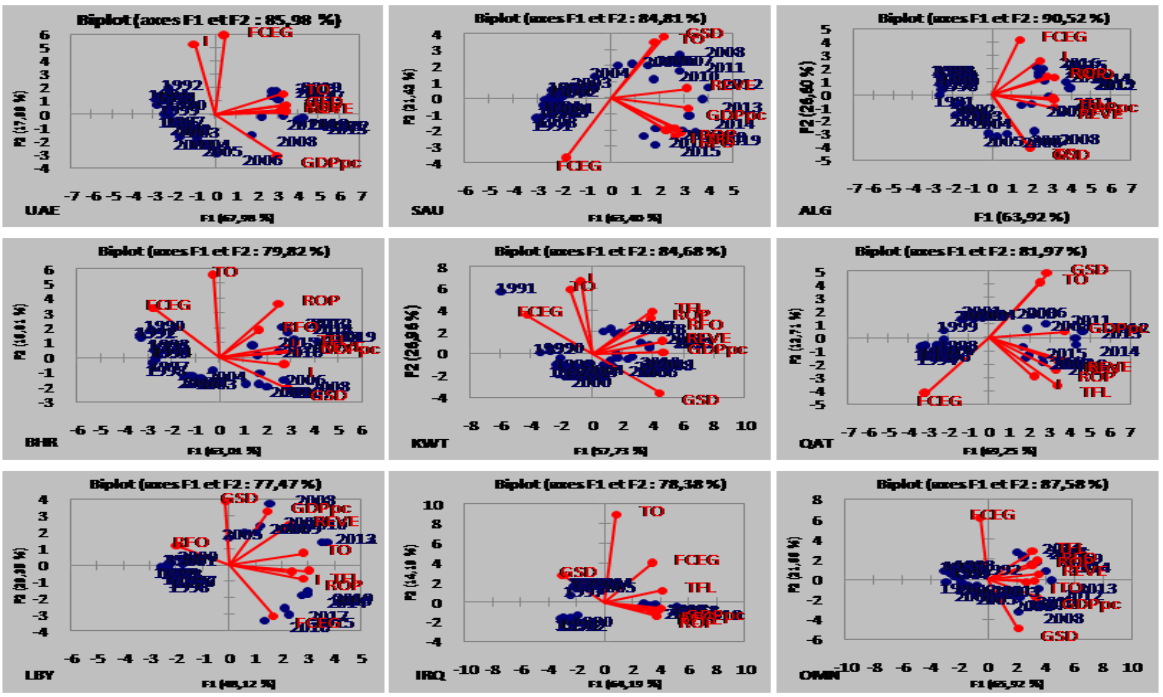

الملحق02: تمثيل المتغيرات والسنوات في كل الدول